

# كلمة العدد

باسم الله الذي «خلق الإنسان (3) علمه البيان (4)» ليكون خليفته في الأرض، يتفكر في ملكوته، ويعمره بالعلم والعمل، وصلاة وسلاما على رسول الهدى ، المعلم والقُدوة والنبّراس الذي أضاء الله به طريق الأمة.

وبعد، نضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد التاسع عشر من المجلة القانونية والقضائية، والذي جاء مختلفا عن أسلافه، مواكبة للتطور والسعي الدائم لاتباع أفضل الممارسات الأكاديمية والعلمية، حيث تم التركيز بشكل أكبر على البحوث والدراسات والتعليقات على التشريعات والأحكام مع دمجها في باب واحد، وكذلك تناول العديد من الفتاوى القانونية المهمة التي تصدر عن إدارة الفتوى والدراسات بوزارة العدل باعتبارها الجهة المختصة بالفتوى في المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والموظف.

في باب البحوث القانونية، تباينت موضوعات الأبحاث والمجالات القانونية التي تناولها، ما بين الحماية الجنائية للبيئة والذي يعد أحد الموضوعات الحيوية في المجتمع الحديث الذي يسعى للحفاظ على البيئة من تغول الإنسان عليها، وآخر يهدف إلى تحديد الطبيعة القانونية لعقد الخزنة الذي تبرمه البنوك مع عملائها، وبيان أحكامه وضوابطه وفق الأصول الفقهية والقواعد القانونية، وآخر يتناول جريمة الابتزاز الإلكتروني في التشريع القطري باعتبارها أحد أهم الجرائم الرقمية وأوسعها انتشارا، وآخر يتناول المساعدة القانونية والإجراءات التي تهدف إلى تمكين الأفراد - وخاصة غير القادرين ماليا - من الوصول إلى العدالة عبر توفير الدعم القانوني بشكل مجاني، وأخيرا بحث يتناول الجرائم السياسية كمانع من موانع تسليم المجرمين حماية لحق الحرية في الرأي.

أما باب الفتاوى؛ فقد انطوى على فتويين، تطرقت أولاهما إلى مسألة تعارض المصالح بين مصلحة الموظف الشخصية وبين جهة عمله في المناقصات الحكومية، بينما تناولت الثانية مدى أحقية الموظف العام في صرف المعاش حال تعيينه أو إعادة تعيينه وكانت علاقة العمل منتظمة بوظيفة دائمة.

نرجو أن يقدم هذا العدد إضافة علمية قانونية للمكتبة القطرية، بما يعود بالنفع على الباحثين القانونيين والفئات والقطاعات القانونية المختلفة في دولة قطر، وبما يساهم في سيادة حكم القانون ونشر الوعي والبحث العلمي في هذا المجال الحيوي، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير لدولتنا العزيزة قطر، ولما فيه من رفعة للمجتمع وقيمه ونشر العلم فيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

**د. عبد الله حمد عبد الله الخالدي**

رئيس تحرير المجلة القانونية والقضائية